الأمم المتحدة

S/2009/571



مجلس الأمن

Distr.: General
3 November 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

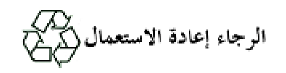
يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة من القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق).

ويطلب الرئيس بايرون في رسالته أن يأذن مجلس الأمن للمحكمة الدولية بتجاوز العدد الأقصى للقضاة المخصصين الذي تسمح به الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وذلك بتمديد الإذن الممنوح بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٥٥ (٢٠٠٨) الذي اتخذ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض الرسالة الموجهة من الرئيس بايرون على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

051109 051109 09-59164 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الأمين العام

في القرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨)، أذن مجلس الأمن بتعيين قضاة مخصصين إضافيين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على الرغم من أن العدد الكلي للقضاة المخصصين المعينين في الدوائر سيتجاوز من وقت لآخر، وبصفة مؤقتة، العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم ١٢ قاضيا كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة.

وفي الوقت الحالي، يعمل ١١ قاضياً مخصصاً في المحكمة. وكلهم يبتُّون في عدة قضايا جارية لن يكتمل البت فيها قبل منتصف عام ٢٠١٠ أو نهايته.

لذا، من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بتمديد الإذن الممنوح بموجب القرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨) لعدد أقصى من القضاة المخصصين يتجاوز العدد الأقصى القانوني المحدد في النظام الأساسي بتسعة قضاة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وذلك تمشياً مع تمديد ولاية جميع القضاة حتى ذلك التاريخ.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب.

(توقيع) دنيس **بايرون**

الرئيس